العرب
الثلاثاء 2021/10/12
السنة 44 العدد 12207

مطالب البرهان بإصلاحات شاملة تضع الكرة في ملعب الحكومة السودانية

قوى ثورية تنظم حملة لتنحية المؤسسة العسكرية

التوافق مطلوب لأي حكومة جديدة

طالب رئيس مجلس السيادة في السودان الفريق أول عبدالفتاح البرهان بحل الحكومة كحل وحيد للخروج من الأزمة السياسية في البلاد. وتحرج هذه المطالب الجناح المدني في السلطة بإظهاره عاجزا عن الوفاء بالتزاماته، كما توحي بأن الجناح العسكري لا يتحمل مسؤولية الإخفاق في المشهد العام.

الخرطوم – قلب رئيس مجلس السيادة في السودان الفريق أول عبدالفتاح البرهان الطاولة على الحكومة الانتقالية ورئيسها عبدالله حمدوك عندما طالبها الاثنين بإصلاحات شاملة واستكمال بناء الهياكل التشريعية والقضائية والدستورية، مؤكدا أنه "لا حل للوضع الراهن إلا بحل الحكومة".

واستبق البرهان تحركات تقوم بها قوى الحرية والتغيير لتنحية المؤسسة العسكرية عن السلطة مستفيدة من دعم قوى دولية عديدة للمدنيين من دون أن ينكر حرصه على التوصل إلى توافق وطني وتوسيع قاعدة المشاركة في السلطة، وضم كل القوي الثورية والوطنية عدا حزب المؤتمر الوطني المحلول.

وتحرج هذه المطالب الجناح المدني في السلطة، وتظهر عجزه عن الوفاء بكثير من الاستحقاقات السياسية، وتوحي بأن الجناح العسكري بريء ولا يتحمل مسؤولية الإخفاق الحاصل في المشهد العام، والذي يحتاج إلى إعادة هيكلة تشمل تشكيلة الحكومة نفسها التي تسيطر عليها قوى سياسية محدودة.

وقال البرهان في كلمة له أمام ضباط وضباط صف وجنود منطقة بحري العسكرية، إن بعض القوى السياسية تحاول شغل الرأي العام بافتعال مشاكل مع القوات المسلحة والدعم السريع والتشكيك في وطنيتها، والزج بها في معضلات تعيق الانتقال السياسي تسببت فيها هذه القوى برفضها الحوار ومشاركة الآخر.

نورالدين صلاح الدين

القوى المدنية تحرص على الالتزام بما جاء في الوثيقة

البشري الصائم

قوى عديدة تدرك حجم المشكلات الحكومية

وأكد القيادي بقوى الحرية والتغيير نورالدين صلاح الدين أن حديث البرهان عن حل الحكومة يشكل امتداداً لسلسلة من التصريحات السلبية من جانب العسكريين في مجلس السيادة، وأنه "يعطي إيحاءات بأن هناك رغبة لديهم في النكوص عن التزامات الوثيقة الدستورية، وقد يتخطى الأمر ذلك إلى الرغبة في تغيير الوضعية الدستورية الحالية".

وأضاف لـ"العرب" أن القوى المدنية تحرص على الالتزام بكل ما جاء في الوثيقة بما لا يؤدي إلى تفكك المرحلة الانتقالية، بينما من يقوم بتعطيل استكمال هياكل السلطة هو المكون العسكري الذي أوقف اجتماعات مجلس السيادة ولقاءات لجنة شركاء الفترة الانتقالية، وكان يمكنهما القيام بدور في تقريب وجهات النظر.

وأوضح أن الحكومة التي يطالب البرهان بحلها ليست طرفًا في تعطيل استكمال بقية مؤسسات الفترة الانتقالية، قائلا "وعلى العسكريين أن يُعلنوا مطالبهم بشكل علني لتكون هناك فرصة للتفاوض حولها وتوضع هذه المطالب على طاولة المباحثات بين جميع المكونات بما يحافظ على تماسك المرحلة الحالية التي تشهد أزمات عديدة أغلبها له خلفية بالنزاع القائم بين المدنيين والعسكريين".

وعقد حمدوك الاثنين اجتماعا مع البرهان وباقي أعضاء المكون العسكري في مجلس السيادة، ولم يصل إلى تفاهمات جديدة معهم.

وتساءل نورالدين صلاح الدين في حديثه لـ"العرب" عن خطاب البرهان بشأن تشكيل حكومة جديدة في الوقت الذي جمّد فيه أعمال مجلس السيادة، وهل ستحظى أي حكومة جديدة بالتوافق المطلوب بين أعضاء المجلس لتمريرها في ظل الخلافات الحالية؟

وتزامن خطاب رئيس مجلس السيادة مع قيام قوى ثورية بحملة توقيعات إلكترونية للمطالبة بإقالته ونائبه محمد حمدان دقلو من منصبيهما، والتصميم على إصلاح المنظومة الأمنية والعسكرية، ورفض تعدُّد الجيوش والميليشيات وتكوين جيش مهني وطني موحد.

وأعلنت الحكومة الجمعة رفضها لتمسك المكون العسكري بجهازي الشرطة والاستخبارات وتبعيتهما لقيادة الجيش، ودخلت على خط المماحكات بين الجانبين قوى عديدة داخلية وخارجية، وأخفقت محاولات التهدئة التي شرع فيها حمدوك من خلال الحوار مع البرهان أكثر من مرة في لجم انفلاتها السياسي، خاصة بعد حدوث انشقاق في جسم قوى الحرية والتغيير وتشكيل تيار "الميثاق الوطني" الذي ينحاز إلى الشراكة مع الجيش.

وتحفظ البشري الصائم أحد الموقعين على ميثاق التوافق الوطني على تدخل أي أطراف عسكرية في بقاء أو رحيل الحكومة الانتقالية، قائلا "إن الأمر برمته يخص المكون المدني الذي لديه الحق بحسب الوثيقة الدستورية في تحديد شكلها".

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن الخلافات داخل قوى الحرية والتغيير لا تعني السماح بأن يكون هناك تدخل لتوجيه شكل الحكومة استجابة لطلب المكون العسكري، بالرغم من أن قوى سياسية ومجتمعية عديدة تدرك حجم المشكلات الضخمة التي تسببت فيها الحكومة خلال فترتها الأولى تحديدا.

تعديل حكومي رابع خلال عام لإصلاح الاقتصاد وامتصاص غضب الشارع الأردني

مواجهة البطالة تتطلب تحديث المنظومة السياسية

عمان – أجرى رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة تعديلا وزاريا، هو الرابع منذ توليه المنصب قبل عام، تضمن إنشاء وزارة جديدة للاستثمار في مؤشر على هدف الحكومة للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية لإرضاء الشارع وامتصاص غضبه خصوصا بعد نشر وثائق باندورا.

وتسعى الحكومة الجديدة أن تتيح مجالا أوسع لمعالجة المشكلات التي فشلت الحكومات السابقة بمعالجتها، في ظل الانتقادات الشعبية لأدائها وعدم اليقين بقدرتها على إدارة الملف الاقتصادي ووقف تدهور مستويات معيشة المواطنين. وضعف القدرة على جذب الاستثمارات وتخفيض نسبتي الفقر والبطالة.

وقال مسؤولون إن مرسوما ملكيا صادق على التعديل الذي يشمل ثمانية مناصب وزارية وإنشاء وزارة جديدة للاستثمار لتحفيز الاستثمار الأجنبي من أجل خلق وظائف تحتاجها المملكة بشدة لمواجهة معدل بطالة قياسي يبلغ 25 في المئة.

والخصاونة، هو رئيس الوزراء الـ13 في عهد الملك عبدالله الثاني، منذ توليه سلطاته الدستورية في السابع من فبراير 1999. أتم دراسته في بريطانيا، وهو دبلوماسي سابق وأحد معاوني القصر الملكي، وجاء تعيينه لرغبة الملك عبدالله في استعادة ثقة الشعب في التعامل مع أزمة فايروس كورونا وتهدئة الغضب إزاء إخفاق الحكومات المتعاقبة في الوفاء بتعهدات تحقيق الرخاء وكبح الفساد.

ولم تطرأ تعديلات على حقائب سيادية كالداخلية والخارجية والمالية، لكنها شملت تسع حقائب وزارية، من بينها الصناعة والتجارة والإعلام والطاقة والثروة المعدنية والعمل والشؤون القانونية، فيما يعد استحداث حقيبة وزارية للاستثمار، السمة الأبرز في التعديل.

وأبقى الخصاونة على الاقتصادي محمد العسعس، خريج جامعة هارفارد، في منصبه وزيرا للمالية. ونال العسعس إشادة صندوق النقد الدولي لتعامله مع الاقتصاد خلال الجائحة وتفاوضه على برنامج للصندوق مدته أربع سنوات بقيمة 1.3 مليار دولار، مشيرا إلى الثقة في برنامج الإصلاح في الأردن.

والتقى الخصاونة قبيل إجراء التعديل بساعات قليلة، برئيسي مجلس الأعيان والنواب وأعضاء المكتب الدائم، بحسب وكالة الأنباء الأردنية بترا.

وأطلعهما الخصاونة على ملامح التعديل الوزاري، معتبرا أن له "طابعا اقتصاديا"، كاشفا عن استحداث وزارة للاستثمار وليس منصب وزير دولة لشؤون الاستثمار، وذلك بهدف توحيد مرجعيات الاستثمار وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين.

وقال رئيس مجلس النواب المحامي عبدالمنعم العودات إن "أمامنا اليوم استحقاق تحديث منظومتنا السياسية، بما يمكّن من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والوصول إلى حياة حزبية برامجية راسخة".

وأكد العودات أن "المرحلة المقبلة تتطلب أعلى درجات التعاون بين السلطات، حيث تدخل الدولة الأردنية مئويتها الثانية بإصرار وتوافق على تعزيز مسيرة الإصلاحات الشاملة ومراجعة وترتيب أولوياتها الوطنية باستمرار".

وبدأت مؤشرات التعديل الرابع على حكومة الخصاونة وسط تصاعد الحديث عن عدم وجود تجانس بين بعض أعضاء الفريق الحكومي وبعد فشل فكرة تشجيع الاستثمار في البلاد، لذلك جاءت فكرة إنشاء وزارة استثمار لتقود فريق عمل اقتصادي سيادي قادر على النهوض باقتصاد المملكة في ظل ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل وهجرة الاستثمارات.

وتواجه الحكومة مهمة شاقة لإنعاش النمو في اقتصاد عانى العام الماضي من أعمق انكماش منذ عقود، مع تفاقم البطالة والفقر جراء الجائحة. لكن كلا من الحكومة وصندوق النقد الدولي توقعا حدوث انتعاش هذا العام بنحو 2 في المئة.

وكانت الحكومة الأردنية قبل التعديل الأخير تضم 31 وزيرا، ومع إعادة تفعيل وزارة الاستثمار التي ألغاها الخصاونة في التعديل الثاني على حكومته بمارس الماضي، أصبحت تتشكل من 32 وزيرا. ورجح متابعون أن محاولات الإنقاذ الحكومية العاجلة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، غير بعيدة عن قضية وثائق باندورا التي شكلت صدمة للشارع الأردني، في وقت كان ينتظر فيه نتائج تطبيق قانون الكسب غير المشروع الذي أقره مجلس الأمة مؤخرا، والذي يهدف إلى تدعيم نظم النزاهة ومحاربة الفساد في الأردن.

وذكرت الوثائق التي تشمل مزاعم بشأن ثروات حوالي 35 من قادة العالم الحاليين والسابقين، أن العاهل الأردني "أنفق أكثر من 100 مليون دولار لتكوين إمبراطورية عقارية سرية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة".

عبدالمنعم العودات

المرحلة المقبلة تتطلب أعلى درجات التعاون بين السلطات

لذلك تبدو الخطى متسارعة لإعادة الثقة بالمنظومة السياسية، وقد أكد الملك عبدالله الثاني أن التحديث السياسي مستمر، وأنه يجب أن يتزامن مع الإصلاح الاقتصادي لتحقيق النتائج المرجوة، ولإحداث نقلة نوعية يشعر المواطن بأثرها.

وتسلّم الملك عبدالله الثاني الأسبوع الماضي تقرير لجنة تحديث المنظومة السياسية، بعد أن استكملت الأخيرة أعمالها في التاسع عشر من الشهر الماضي بإقرار مسودة قانون الانتخاب، ومقترحات لتعديلات دستورية متصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي.

وقال العاهل الأردني خلال لقائه برئيس اللجنة وأعضائها في الديوان الملكي إن "نتائج منظومة التحديث ستسير بحسب المقتضى الدستوري، حيث تتبناها الحكومة وتتعامل معها بكل حياد وإيجابية وترسلها إلى مجلس الأمة (البرلمان بشقيه)".

وقد تشهد الأيام القليلة القادمة الكثير من الحراك وإعادة ترتيب البيت الحكومي، قبل انعقاد الدورة البرلمانية المقبلة، بعد أن تم إرجاء عقد دورته العادية إلى 15 ديسمبر المقبل، والتي سيتخللها هذه المرة انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب.

اللبنانيون يخسرون خزان وقود ضخما في كارثة حريق جديدة

ديـر الزهراني (لبنان) – نجحت فرق الإطفاء في إخماد حريق ضخم اندلع صباح الاثنين في خزان وقود في جنوب لبنان، داخل إحدى المنشآت الرئيسية لتفريغ الوقود وتخزينها، في وقت تشهد البلاد منذ أشهر أزمة محروقات حادة.

واندلعت النيران قرابة الساعة الثامنة صباحا في خزان بنزين داخل المنشآت، يعود مخزونه لصالح الجيش اللبناني، بحسب عدد من المسؤولين، ما تسبّب في احتراق قرابة 250 ألف لتر، وفق ما ذكر وزير الطاقة وليد فياض خلال تفقده موقع الحريق.

ونجحت فرق الإطفاء في إخماد النيران في وقت أكد المدير العام للدفاع المدني ريمون خطار للصحافيين أنّه "تمت السيطرة على النيران".

وأوضح مدير منشآت الزهراني زياد الزين للصحافيين "لاحظنا أمس (الأحد) أن ثمّة التواء في سقف الخزان (...) واتخذنا منذ السادسة صباحا تدبيرا فوريا بنقل هذه الكميات".

ورجّح أن يكون الحريق نتج عن "شرارة أو احتكاك ما" خلال نقل البنزين، لافتا إلى أن "كارثة كانت لتقع لو انتقل إلى الخزان المجاور".

ودعا وزير الطاقة إلى "انتظار نتائج التحقيق والتدقيق لمعرفة ما إذا كان ثمة مسؤول أو مسبب طبيعي، لئلا نستبق الأمور".

وقال مصدر قضائي إنه جرى تكليف خبير حرائق للكشف عن أسباب اندلاع النيران، في وقت لم يسجل سقوط أي ضحايا.

وبذلت فرق الإطفاء جهودا لمحاصرة النيران وعزل البقعة حيث الخزان، لضمان عدم امتدادها إلى الخزانات المجاورة خشية وقوع كارثة.

وعملت عناصر من الجيش على قطع الطرق المؤدية إلى المكان ومنع السكان من الاقتراب. كما قطعت الطريق الدولية المجاورة التي تربط بيروت بعمق الجنوب بالاتجاهين.

وتقع منشآت الزهراني بجوار معمل الزهراني لإنتاج الكهرباء، على بعد خمسين كيلومترا من بيروت. وتوزّع المشتقات النفطية التي تخزن فيها في السوق المحلية من خلال شركات توزيع، وتؤمن نحو 15 في المئة من حاجة السوق إلى مادة المازوت.

ويشهد لبنان واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في العالم منذ خمسينات القرن التاسع عشر، ويواجه منذ أشهر صعوبات في توفير الكميات اللازمة من الوقود لتشغيل معامل إنتاج الكهرباء.

كما ينتظر السكان في طوابير لساعات من أجل تزويد سياراتهم بالبنزين، جراء صعوبات في استيراد الوقود نتيجة انهيار غير مسبوق في سعر صرف الليرة مقابل الدولار، ونضوب احتياطي العملة الصعبة لدى المصرف المركزي.

وفي مطلع الأسبوع أدى نقص الوقود إلى إغلاق أكبر محطتين للكهرباء في لبنان، تلك التي في الزهراني والأخرى في دير عمار بالشمال.

وتوقف معملان رئيسيان لإنتاج الكهرباء، أحدهما معمل الزهراني، عن الإنتاج بشكل كامل السبت جراء نفاد مادة الفيول أويل، قبل أن يعاودا العمل جزئيا الأحد، بعد توفير الجيش إمدادات وقود من مخزونه لصالح المعملين، علما أن هذا التشغيل الجزئي يؤمن ساعات محدودة جدا من التيار (ساعتين فقط في بعض المناطق) في اليوم.

تمت السيطرة على النيران والكوارث مستمرة

واشنطن تضغط لإتمام التطبيع السوداني – الإسرائيلي

القدس – قالت قناة إسرائيلية رسمية، إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تمارس ضغوطا على السودان لتوقيع اتفاق رسمي لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وذلك فيما تواجه حكومة المجلس الانتقالي أزمة سياسية حادة تعمل على حلها الأطراف المختلفة.

وذكرت قناة "كان" التلفزيونية الأحد، أن واشنطن تضغط على الخرطوم لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع تل أبيب، بعد قرابة عام على إعلان السودان تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وفي أكتوبر 2020، أعلن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أن السودان وإسرائيل اتفقا على تطبيع العلاقات بينهما.وصادق مجلسا السيادة والوزراء في السودان في أبريل الماضي على مشروع يلغي قانون مقاطعة إسرائيل القائم منذ عام 1958.

وكان القانون يحظر على أي شخص أن يعقد بشكل مباشر أو غير مباشر اتفاقا من أي نوع مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو مع هيئات أو أشخاص يعلم أنهم ينتمون بجنسيتهم إلى إسرائيل أو يعملون لحسابها.

والأسبوع الماضي زار وفد أمني، عسكري سوداني إسرائيل، حيث بحث مسألة تطبيع العلاقات رسميا مع تل أبيب بحسب القناة. وأضافت القناة أن الخلافات بين المكونين العسكري والمدني في مجلس السيادة الانتقالي بالسودان هي التي تعطل توقيع اتفاق رسمي بين البلدين.

وأشارت القناة إلى أن "ضغوط واشنطن على الخرطوم تأتي بعد عدم حدوث تقدم حقيقي في ملف تطبيع العلاقات مع إسرائيل".

وتسعى الحكومة الانتقالية لوضع حد للعزلة الدولية للسودان وإنعاش اقتصاده المأزوم، وهو ما وعدت به إسرائيل حيث سبق أن قالت صحيفة معاريف الإسرائيلية إن وزير المخابرات الإسرائيلي إيلي كوهين، عرض على المسؤولين بالخرطوم، تنفيذ شركات إسرائيلية مشاريع في السودان بعد خطوات التطبيع بين البلدين.